ولم تكن دعوة مهدي المخزومي إلى بناء تعريف الجملة الفعلية والاسمية على أساس دلالتها على التجدّد أو الثبوت دون مراعاة رتبة المسند من المسند إليه إلا لونا آخر من ألوان الوقوع في مزالق مادّة المضمون وعدم مراعاة الخصائص العامّة للألسنة البشرية التي لم يكونوا عارفين بها ولا واعين بضرورتها.

2 - وإمّا تضييقا لدائرة المعطيات التي يشملها نظام العوامل بحيث يخرج الباحث بعض الظواهر من مشمولات المنوال النحوي ويلحقها بالبلاغة - وذلك كدعوتهم إلى اعتبار تقديم المنصوب المضمر على شريطة التفسير في قولك: زيدا اضربه، من باب التقديم لغرض بلاغي. وهذا مناقض للشرط الثاني من شروط بناء النظرية العلمية (شمول أكبر عدد ممكن من المعطيات).

3 - أو كانت مقترحاتهم إعادة اكتشاف لمفاهيم سبقهم إليها القدماء الذين ينقدونهم. وذلك كدعوة عبد الرحمان أيوب إلى التمييز بين العلامة الإعرابية والحالة الإعرابية. وقد سبقه إلى ذلك القدماء بتمييزهم تمييزا أفضل بين حركات البناء وحركات الإعراب.

ومن الباب نفسه اكتشاف تمام حسان لتضافر القرائن وهو تفصيل لما أوجزته ألقاب البناء والإعراب وقواعد العمل الإعرابي.

ولئن كان وقوع ابراهيم مصطفى، ومهدي المخزومي في مثل هذه المآخذ يجد تفسيره بالظرف التاريخي الذي وقعا فيه. فإن عذر عبد الرحمان أيوب أقلّ قبولا لما سنح له من فرص الاطلاع على علم اللسانيات.

أما عدم فهم تمام حسان للتراث النحوي فهو لافت للانتباه أكثر لما أسلفناه في شأن الرجل، ولعلّ أكثر ما منعه من فهم نظرية الإعراب وكون العلامات الإعرابية أعلاما على معان، أمران: